المناطق المتنازع عليها
في ضوء تقرير ممثل الأمم المتحدة في العراق
(دراسة في الجغرافية السياسية)

الاستاذ الدكتور

خليل اسماعيل محمد

جامعة جيهان (أربيل)

doi:10.23918/ilic2018.28

المقدمة:

لم تكن تسمية الأراضي أو المناطق المتنازع عليها (Disputed Areas)، جديدة في أدبيات السياسة الدولية. فثمة أراضٍ أو مناطق في كثير من دول العالم، اكتسبت مثل هذه التسميات، ولاسيما في التاريخ المعاصر، كنتيجة لارتفاع وتائر نمو السكان، وزيادة أعداد الدول المستقلة، وظهور خلافات حول ترسيم حدودها، سواء على مستوى دول الجوار الإقليمي، أو داخل الدولة الواحدة[١]. وفي الوقت الذي تمت تسوية العديد من تلك الخلافات من بينها: الخلاف بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر، حول مضايق تيران، شمال البحر الأحمر، وشط العرب بين العراق وإيران، ومنطقة الحياد بين السعودية والكويت، وبين العراق والسعودية.. فأن عدداً آخر، من دول العالم، لا يزال يعاني من تفاعلاتها السياسية أو العسكرية، مثل إقليم (كشمير) بين الهند وباكستان، ومنطقة (حلايب) بين مصر والسودان، و(الاسكندرونة) بين سوريا وتركيا..

وفي العراق، كانت (ولاية الموصل) تمثل (الأراضي المتنازع عليها)، بين تركيا، والعراق، قبل أن تلحق بالدولة العراقية الجديدة. وقد سعت عُصبة الأمم لحل مشكلة هذه (الأراضي) عبر إيفادها لجنة لتقصي الحقائق إلى الولاية سنة ١٩٢٤. وبعد تأسيس الدولة العراقية، ظهرت العديد من (المناطق المتنازع عليها) بين العراق ودول الجوار، من بينها: إيران، الكويت، والجمهورية التركية، والتي لاتزال قائمة حتى اليوم.

ولم تقتصر الخلافات الدولية حول عائدية الأراضي أو المناطق المتنازع عليها بين دول الجوار فحسب، بل وبين دول بعيدة عن بعضها، كما هو الحال بين الأرجنتين وبريطانيا حول جزر (الفوكلاند)،

[١] أنظر: آزاد عثمان، المناطق المتنازع عليها، مجلة القانون والسياسة، العدد ١٢، جامعة صلاح الدين، أربيل، ص١٠.

وبين اسبانيا وبريطانيا حول عائدية مضيق (جبل طارق). مثلما ظهرت مشكلات مماثلة داخل الدولة الواحدة، فمنطقة (الصحراء) تمثل خلافاً مستمراً حتى اليوم بين المغرب والپوليزاريو، ومنطقة (إبيي Abyie) بين السودان وجنوبه قبل الاستقلال وبعده، وفي إقليم كتالونيا مع اسبانيا[٢]، ولاشك فأن انجلاء القتال في سوريا، سيكشف عن نزاع في أكثر من موقع ومكان، بين الدولة السورية، وكردستان الغربية وبينها وبين تركيا أيضاً.

المناطق المتنازع عليها في العراق:

أجمع الباحثون على أن الموقع الجغرافي للعراق، كان له أبعد الأثر في التكوين الاتنولوجي لسكانه، حيث كان، وعلى مر التاريخ، جسراً لعبور الجيوش الغازية، والجماعات الوافدة، والأقوام المهاجرة.. والتي اتخذت منه مستقراًلها، مستفيدة من خصوبة أرضه، وغزارة مياهه، وملائمة مناخه للزراعة والحياة[٣]. ويمثل الزحف العربي للعراق، في القرن السابع الميلادي، أثناء الفتوحات الإسلامية، أعظم حدث، كان له تأثيره في التكوين القومي والديني لسكانه[٤].

ولاشك، في أن طبوغرافية الأرض، كان لها دورها في التعامل مع الموجات البشرية الوافدة. ففي الوقت الذي كانت فيه السهول والأراضي المنبسطة في وسط وجنوب العراق، ساحة مفتوحة لتمازج تلك الموجات، فأن الجبال والمرتفعات العالية، وقفت، وإلى حد كبير، دون اختلاطٍ وتمازجٍ مماثلين، مع سكانها، اللذين استطاعوا، بشكلٍ أو بآخر..المحافظة على خصائصهم القومية أو الدينية أو اللغوية..لذلك تميزت هذه الجهات بالتنوع القومي واللغوي والديني..مما حدى بالبعض تسميتها بـ (المتحف الأثنوغرافي)[٥]. وقد أكد الدكتور (الخلف) هذه الظاهرة، مشيراً إلى، أنه رغم الاختلاط بين الشعوب التي سكنت العراق، فأن طابع الشعب العراقي تميز بالسكان (العرب) في مناطق السهول الواطئة، والأراضي المنبسطة، والسكان (الكرد) في المرتفعات والسهول العالية، حيث عمليات الاختلاط فيها، كانت أقل تأثيراً[٦].

من جانبٍ آخر، فأن الأحداث التاريخية اللاحقة في العراق كشفت عن تغيرات واسعة في جغرافية توزيع السكان، وفي تكوينهم القومي، ولاسيما أواخر العهد العثماني. وفي هذا الصدد أشار (لونگريك) إلى أن القرن السابع عشر الميلادي شهد أوسع حركات للعشائر العربية باتجاه منطقة الجزيرة بين نهري دجلة والفرات[٧]، حيث ضربت عشائر (شمّر) خيامها بين عٰنه والفلوجه، وأقامت عشائر (زبيد) على نهر دجلة وحوالي الحلة وانتشرت (شمر طوگه) بين ديالى والكوت، واستقرت عشائر (ألبو حمد) في منطقة سنجار، فيما أخذ (الحديديون) و (طي) و (العبيد) يتنقلون في منطقة الحويجة غرب كركوك، متخطين بذلك مرتفعات

[٢] ريبين محمد صوفي، الوسائل الدستورية لحل المنازعات الحدودية، أربيل، ٢٠١٧، ص٩٤.
[٣] أنظر: فاضل الأنصاري، مشكلة السكان، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٠، ص١٣.
[٤] صالح أحمد العلي، معالم العراق العمرانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٦.
[٥] شاكر خصباك، العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣، ص١٤٣.
[٦] جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩، ص٤٠٥.
[٧] لونگريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط٦، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٤٢ و ٢٥٢.

حمرين[٨]. كذلك وجدت قبائل (بنولام)، مواقع لها عند الجهة اليسرى من نهر دجلة بين كوت الإمارة والحويزة باتجاه سفوح جبال پشتگوه[٩]. وتؤكد الدراسات الوثائقية، إلى أن العشائر العربية التي تُشكل اليوم نسباً متزايدة من سكان محافظات: نينوى، كركوك، صلاح الدين، ديالى، وواسط، كانت قد هاجرت إليها منذ قرنين أو ثلاث، قادمة من جزيرة العرب أو من بلاد الشام[١٠].

مؤشرات ظهور المناطق المتنازع عليها:

كان من نتائج الحرب العالمية الأولى، تأسيس الدولة العراقية سنة ١٩٢١، ممثلةً بولايتي بغداد والبصرة، قبل أن تُضاف إليهما ولاية الموصل، لضمان مصالح الدولة البريطانية من جهة، وإعادة التكوين الأثني لسكان العراق من جهة أخرى[١١].

وبدلاً من وفاء البريطانيين، بتعهداتهم للشعب الكردي، في إقامة (كيان) قومي لهم، فأن الحكومات العراقية، وفي ظل الانتداب البريطاني، سعت إلى وضع مخططات وبرامج، تهدف إلى ترقيق الوجود الكردي في البلاد، وتحجيم حركته القومية، من خلال تطبيق (سياسة التعريب) في كردستان العراق، والتي أخذت منحى شمولي ومتعدد الوجوه في النصف الثاني من القرن الماضي[١٢].

وإذا كانت عمليات التوطين للعشائر العربية الرحالة في منطقة الجزيرة، وشرق نهر دجلة في أواخر العهد العثماني، تهدف إلى استقرارها والحد من مشكلاتها، فأن سياسة (التعريب)، كانت تهدف أساساً إلى إعادة التكوين القومي لسكان كردستان العراق لصالح العرب. وتمثل المشاريع الإروائية التي شرعت الحكومات العراقية بتنفيذها، الأساس الذي اعتمدته عمليات (التوطين) من بينها: مشروع ري الجزيرة، ومشروع ري سنجار، ومشروع ري الحويجة، بالإضافة إلى المشاريع الإروائية في محافظتي ديالى وواسط[١٣].

ومن الملاحظ، أن سياسة (التعريب) اتخذت محاور ثلاثة رئيسية هي:

١- محور الجزيرة: ويتمثل بالمنطقة الممتدة من غرب مدينة الموصل بين نهري دجلة والفرات وحتى الحدود العراقية-السورية، وهي التي شهدت توطين العشائرالعربية الراحلة، منذ أكثر من قرنين، لاسيما في عهد (مدحت باشا) والي العراق للفترة بين (١٨٧٢-١٨٦٩). واستمرت هذه الظاهرة، بعد تأسيس

---

[٨] أنظر: عباس العزاوي، عشائر العراق، ج١، بغداد، ١٩٣٧، ص١٤٤. وأيضاً: مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، بغداد، ١٩٥٦، ص٣٧٩.
[٩] لونگريك، المصدر السابق، ص٤٠-٤٣.
[١٠] خليل اسماعيل محمد، إقليم كردستان العراق، مطبعة زانكو، أربيل، ١٩٩٩، ص٨٢.
[١١] كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها، الجزء الأول، السليمانية، ٢٠١٠، ص٥٦.
[١٢] خليل اسماعيل محمد، مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في كردستان العراق، ط٢، أربيل، ٢٠٠٢، ص٤١.
[١٣] أنظر: نوري خليل البرازي، البداوة والاستقرار في العراق، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٤٣-١٤٤. وأيضاً: محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ص٢٨.

الدولة العراقية[١٤]. إلى جانب عمليات التهجير والترحيل لسكانها الكرد. الأمر الذي استوجب إعادة رسم الخريطة الإدارية لمحافظة الموصل (نينوى) بشكلٍ يتلائم وتلك المتغيرات الجديدة. لاحظ الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)
الوحدات الإدارية لمحافظة الموصل (نينوى)

الوحدات الإدارية قبل تأسيس العراق	الوحدات الإدارية لسنة ١٩٧٧
قضاء الموصل	قضاء الموصل
قضاء سنجار	قضاء سنجار
قضاء دهوك	قضاء تلكيف
قضاء زاخو	قضاء الحمدانية
قضاء عقره	قضاء الشيخان
قضاء العمادية	قضاء تلعفر
	قضاء الحضر
	قضاء البعاج
	قضاء الشرقاط

المصدر: علي شاكر علي، التشكيلات الإدارية العثمانية، موسوعة الموصل، ج٤، ص١٦٨.

وكان من بين نتائج سياسة (التعريب) في هذا المحور، استمرار ارتفاع نسبة السكان العرب من (٥٦%) إلى (٧٤%) من مجموع سكانه خلال عقدين فقط بين (١٩٥٧-١٩٧٧)[١٥].

٢- محور كركوك: شهد هذا المحور، توافد العشائر العربية الرحالة، وإيجاد مستقرات لها، في الجهات الغربية من محافظة (لواء) كركوك، قبل تأسيس الدولة العراقية[١٦]. وكان لتنفيذ مشروع الحويجة الإروائي في ثلاثينيات القرن الماضي، دور كبير في توطين تلك العشائر، بحيث تم تحويل ناحية الحويجة إلى قضاء سنة ١٩٦٢. مثلما، أصبحت هذه المنطقة، جسراً لتعريب بقية أجزاء المحافظة[١٧]. ومع التغييرات

[١٤] نوري البرازي، المصدر السابق، ص١٢٧.
[١٥] نتائج تعداد سكان العراق لسنة ١٩٥٧، لواء الموصل، ولسنة ١٩٧٧، محافظة نينوى.
[١٦] أنظر: نافع القصاب، ملامح جغرافية حول استيطان القبائل البدوية المتنقلة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٥)، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٩، ص٢٢-٢٤.
[١٧] نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، لندن، ١٩٩٥، ص٦٢-٦٧.

الإدارية التي جرت في المحور سنة ١٩٧٦، للتسريع من عمليات التعريب فأن نسبة السكان العرب ارتفعت من (٢٨%) إلى أكثر من (٤٤%) خلال الفترة بين سنتي (١٩٥٧-١٩٧٧)[١٨].

٣- محور شرق بغداد: يُعد هذا المحور، ذو أهمية ستراتيجية، لمجاورته للحدود العراقية-الإيرانية من جهة واقتراب هذه الحدود من العاصمة العراقية (بغداد) من جهة أخرى (خريطة رقم (١، الأمر الذي دعى الحكومات العراقية، تنفيذ سياسة التعريب بوقت مبكر على قيام الدولة العراقية، سواء عبر حملات (التسفير) إلى خارج الوطن، أو عمليات (التهجير) إلى محافظات الوسط والجنوب. ولاسيما بعد اتفاقية (الجزائر) لسنة ١٩٧٥ بين العراق وإيران[١٩]. الأمر الذي نتج عنه تغييراً شاملاً في التكوين القومي لسكان هذا المحور، بحيث انخفضت نسبة السكان الكرد في محافظة ديالى من (٢٦%) إلى أقل من (١١%) من مجموع سكانها بين ١٩٤٧-١٩٧٧)، فيما ارتفعت نسبة السكان العرب فيها من (٧٦-٨٧%) خلال الفترة نفسها.

يتضح مما سبق، أن كردستان العراق، تعرضت إلى سياسات التغيير الديموغرافي خلال القرن الماضي، ولاسيما في محافظات: نينوى، كركوك، ديالى ومحافظة واسط، سواء عبر تسفير وتهجير سكانها، وزرعها بالمستوطنات العربية، أو من خلال التغيير في تشكيلاتها الإدارية

خريطة رقم (١)
محور شرق بغداد

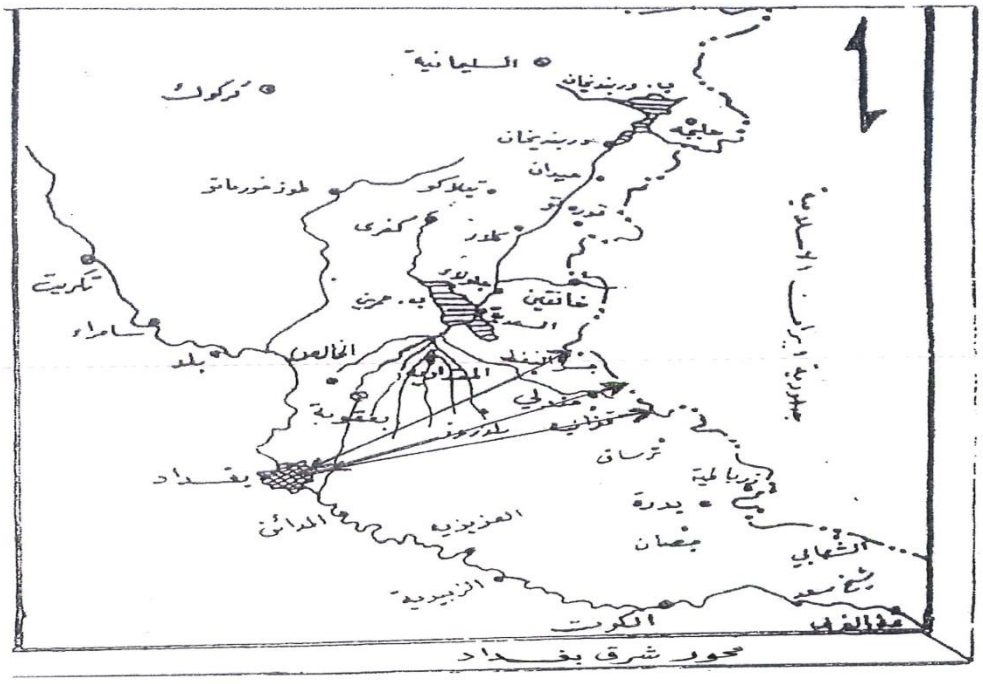

[١٨] نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٥٧ (لواء كركوك) وتعداد السكان لسنة ١٩٧٧ (محافظة كركوك).
[١٩] أنظر: حسن علوي، الشيعة والدولة القومية، دار الثقافة والنشر، قم، إيران، ص٣١٩. وأيضاً: مصطفى الأنصاري، عمليات التهجير في العراق، لندن، ١٩٩١، ص٧.

المناطق المتنازع عليها من وجهة نظر الكرد:

استناداً إلى الحقائق التاريخية والأسس الجغرافية، يؤكد معظم الباحثين، في أن مرتفعات حمرين-مكحول-سنجار، تمثل الحدود القومية والطبيعية لكردستان العراق[٢٠].فيما تمثل الأراضي المنبسطة والسهول المفتوحة إلى الجنوب من ذلك وإلى الخليج، (إقليم العراق). وتشير الدراسات اللغوية، إلى أن العراق، يعني الأراضي المنبسطة، القريبة من البحر. وسميّ العراق، عراقاً، (لاستواء أرضه حتى خلت من جبال تعلو وأودية تنخفض)[٢١].

وكان يُطلق على هذه المناطق (إقليم السواد) أو (أرض السواد) فيما كان يُطلق على الأراضي المرتفعة ومناطق الجبال اسم (إقليم الجبال) إلى جانب (إقليم الجزيرة) الذي يتمثل في بوادي العراق الغربية[٢٢]. وجاء في تقرير لجنة عصبة الأمم لحل مشكلة ولاية الموصل سنة ١٩٢٤، أن العراق يتميز بثلاث أقاليم هي: العراق، الجزيرة، وإقليم كردستان. وحدد إقليم العراق من الناحية الشمالية بـ (تكريت) على نهر دجلة و(هيت) على نهر الفرات[٢٣].

من جانب آخر، أجمع الجغرافيون، في أن العراق الحالي يتمثل بثلاث مناطق جغرافية متميزة من حيث التضاريس، والمناخ، والموارد المائية، والتربة، ونوع النبات الطبيعي، وفي أنماط توزيع السكان، بالإضافة إلى تكوينهم الأثنولوجي. وهذه المناطق هي[٢٤]:

١- المنطقة الجبلية وشبه الجبلية.
٢- منطقة السهل الرسوبي.
٣- ومنطقة الهضاب والبوادي. أنظر خريطة رقم (٢).

وتأسيساً لما سبق، فأن مشاريع صياغة دستور إقليم كردستان العراق جاءت متناغمة مع تلك الحقائق التاريخية، والواقع الجغرافي، حيث حددت كردستان العراق بالوحدات التالية: محافظات أربيل، السليمانية، دهوك، وكركوك بحدودها الإدارية قبل سنة ١٩٧٦، وأقضية عقرة والشيخان، سنجار، تلعفر، تلكيف، قره قوش، ونواحي زمار، وبعشيقة وأسكي كلك من محافظة نينوى، بالإضافة إلى أقضية خانقين، مندلي، وبدرة في محافظتي ديالى وواسط[٢٥].

---

[٢٠] أنظر في ذلك: كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها، الجزء الأول، المصدر السابق، ص٧٨. وأيضاً: فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اشبيلية، ط٣، بغداد، ١٩٧٧، ص٧٨.

[٢١] ليسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد، ١٩٥٤، ص٤١. وأيضاً: الماوردي، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٣٤٤هـ.

[٢٢] طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٣٠، ص٤٨٢.

[٢٣] أنظر: تقرير لجنة عصبة الأمم لحل مشكلة ولاية الموصل لسنة (١٩٢٤) مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤، ص٢١و٣٠. وأيضاً: فاضل حسين، المصدر السابق، ص٧٨.

[٢٤] هستد، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، بغداد، ١٩٤٨، ص٢٤. وأيضاً: محمد حامد الطائي، تحديد أقسام سطح العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، مجلد ٥، ١٩٦٩، ص٣٤.

[٢٥] المجلس الوطني لكردستان-العراق، مشاريع دستور الإقليم للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، أربيل.

وفي سنة ٢٠٠٥، عُهد إلى الباحث، تشكيل (لجنة) لوضع خريطة لكردستان العراق اعتماداً على الوثائق والمراجع ذات العلاقة، وتمت مناقشتها في أروقة برلمان إقليم كردستان العراق، وأُقرت سنة ٢٠٠٦ من قِبَلِه. (أنظر الخريطة رقم (٣).

وفي ضوء ما سبق، فأن المناطق المتنازع عليها، في نظر إقليم كردستان العراق هي: الوحدات الإدارية الممتدة من سلسلة مرتفعات حمرين-مكحول-شنكال باتجاه حدود الإقليم المُقرة بالمادة (١١٧) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥. أنظر الخريطة رقم (٤).

خريطة رقم (٢)

الأقاليم الطبيعية فى العراق

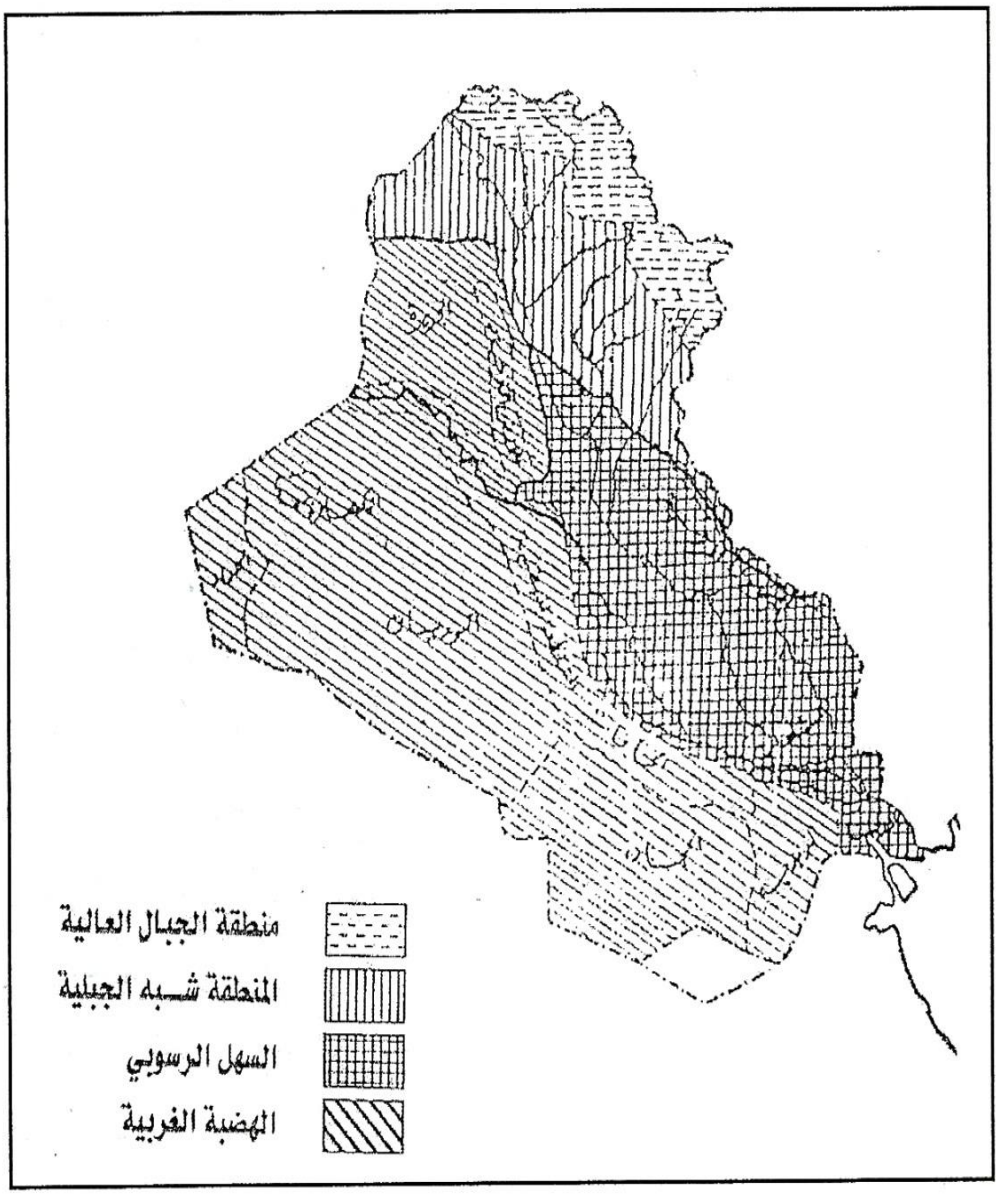

خريطة رقم (٣)

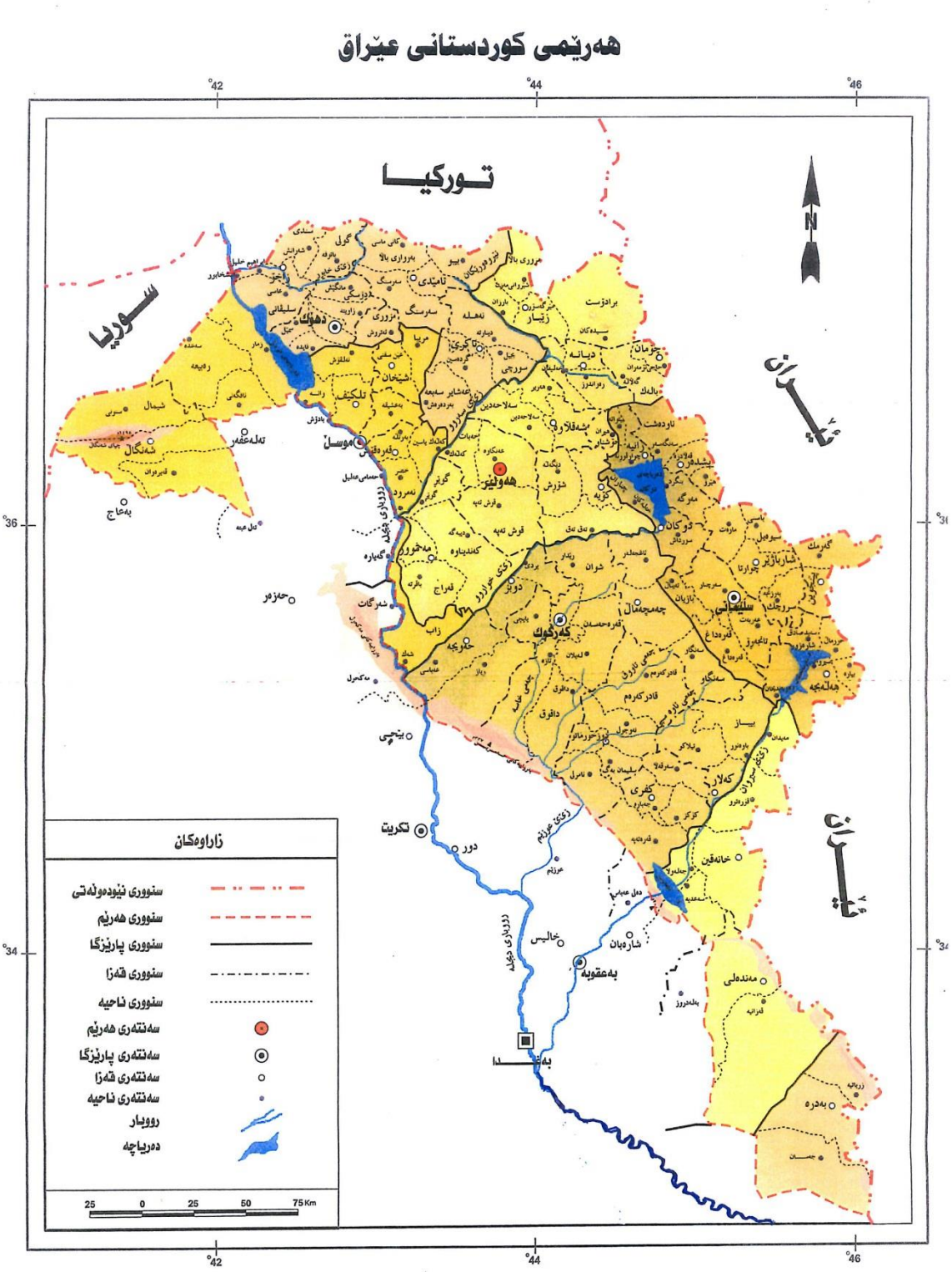
هەرێمی کوردستانی عێراق
تـــورکیـــا
سـوریا
ئـیـران
ئـیـران
N
°42
°44
°46
°36
°34
هەولێر
دهۆک
سلێمانی
کەرکوک
موسڵ
تەلەعفەر
شەنگال
بەعاج
حەزەر
شەرگات
زاب
گەیارە
مەخمور
کۆیە
شەقڵاوە
ڕەواندز
چەمچەماڵ
دوبز
حەویجە
تکریت
دور
بەیجی
خالیس
شارەبان
بەعقوبە
بەغدا
خانەقین
مەندەلی
بەدرە
جەسان
زاراوەکان
سنووری نێودەوڵەتی
سنووری هەرێم
سنووری پارێزگا
سنووری قەزا
سنووری ناحیە
سەنتەری هەرێم
سەنتەری پارێزگا
سەنتەری قەزا
سەنتەری ناحیە
ڕووبار
دەریاچە
25 0 25 50 75 Km

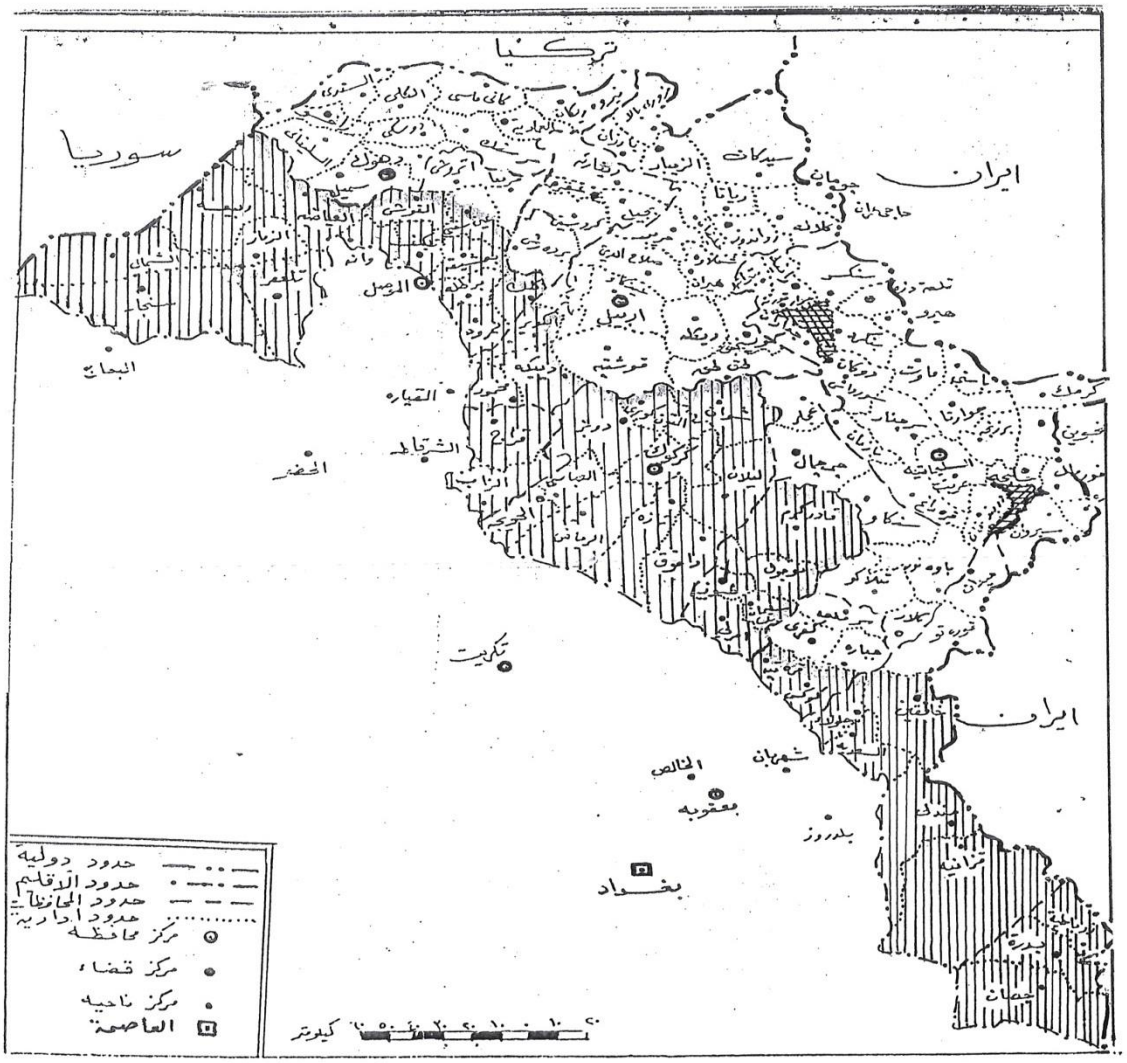

المناطق المتنازع عليها من وجهة نظر الحكومات العراقية:

تُشير الأدبيات السياسية للحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة وحتى سنة (١٩٧٠)، أن مصطلحات (الوطن الكردي) أو (كردستان) أو (المنطقة الكردية)..وكل ما لها علاقة بترسيم الحدود الجغرافية على الأرض، محرّمة التداول وتُمثل خطوطاً حمراء، لا يجوز التفاوض حولها..فيما كانت مصطلحات (الشعب الكردي) أو (الكرد) أو (القومية الكردية)، متداولة في العديد من المفاوضات التي جرت بين ممثلي الحكومات العراقية، وممثلي الحركة الكردية[٢٦].

وفي ضوء اتفاقية (آذار) سنة ١٩٧٠، اعترفت الحكومة العراقية، ولأول مرة، رسمياً بوجود (وطن) للشعب الكردي في العراق، سُميّ بـ (منطقة كردستان للحكم الذاتي). تمثل بألوية (محافظات):

[٢٦] خليل اسماعيل محمد، المناطق المتنازع عليها-دراسة في الجغرافية السياسية، أربيل، ٢٠١١، ص٨٤.

دهوك، أربيل، والسليمانية، على أن يُصار بعد ذلك، إلى إحصاء سكاني، يُحدد الوحدات الإدارية ذات الأغلبية الكردية، لتنظم إليها(*). إلا أن الإحصاء لم يتم، مثلما بقيت تلك الوحدات خارج إدارة المنطقة.

وبعد انتفاضة آذار سنة ١٩٩١، والإعلان عن (إقليم كردستان العراق) سنة ١٩٩٢، انسحبت الإدارات الحكومية، والجيش العراقي، من محافظات: دهوك، أربيل، والسليمانية، إلى مواقع تمتد بين فيشخابور على نهر دجلة شمالاً، وإلى خط كفري-خانقين جنوباً، باعتبارها مواقع أكثر أمناً لها، سُميت بـ (الخط الأخضر)(٢٧). (أنظر خريطة رقم (٥. وتم الاعتراف بشرعية هذه المناطق التي كانت تُدار من قبل الإقليم، وذلك في المادة (٥٣أ) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية سنة ٢٠٠٤، وكذلك في المادة (١١٧) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥. وهذا يعني استمرار بقاء الوحدات الإدارية الأخرى (خارج) الإقليم، ضمن إدارة الحكومة الإتحادية. ولم يحدد القانون المذكور، ولا الدستور ماهية هذه الوحدات الإدارية، إلا أنه عبّر عنها بـ (كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها)(٢٨).

ومع انتهاء السقف الزمني الذي حددته المادة (١٤٠)، لتنفيذ المراحل الثلاث لمشكلة المناطق المتنازع عليها وهي (التطبيع، الإحصاء، والاستفتاء) وذلك نهاية العام (٢٠٠٧)، إلا أن عدم جدية السلطات التنفيذية في العراق، والمعنية بتنفيذ المادة المذكورة، حال دون قيام الإحصاء السكاني، وبالتالي إجراء عملية الاستفتاء مما دفع الأمم المتحدة الدخول على الخط، منعاً من تأزم الموقف بين إقليم كردستان العراق والحكومة الإتحادية.

(*) جاء في قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤: (تتحدد المنطقة حيث يكون الأكراد غالبية سكانها. ويثبت الإحصاء العام حدود المنطقة).

(٢٧) خليل اسماعيل محمد، مؤشرات الحراك القومي في كردستان العراق، أربيل، ٢٠١٤، ص٩٢.

(٢٨) الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الحدود الداخلية المتنازع عليها، الجزء الأول، ص٢.

خريطة رقم (٥)
حدود إقليم كردستان العراق

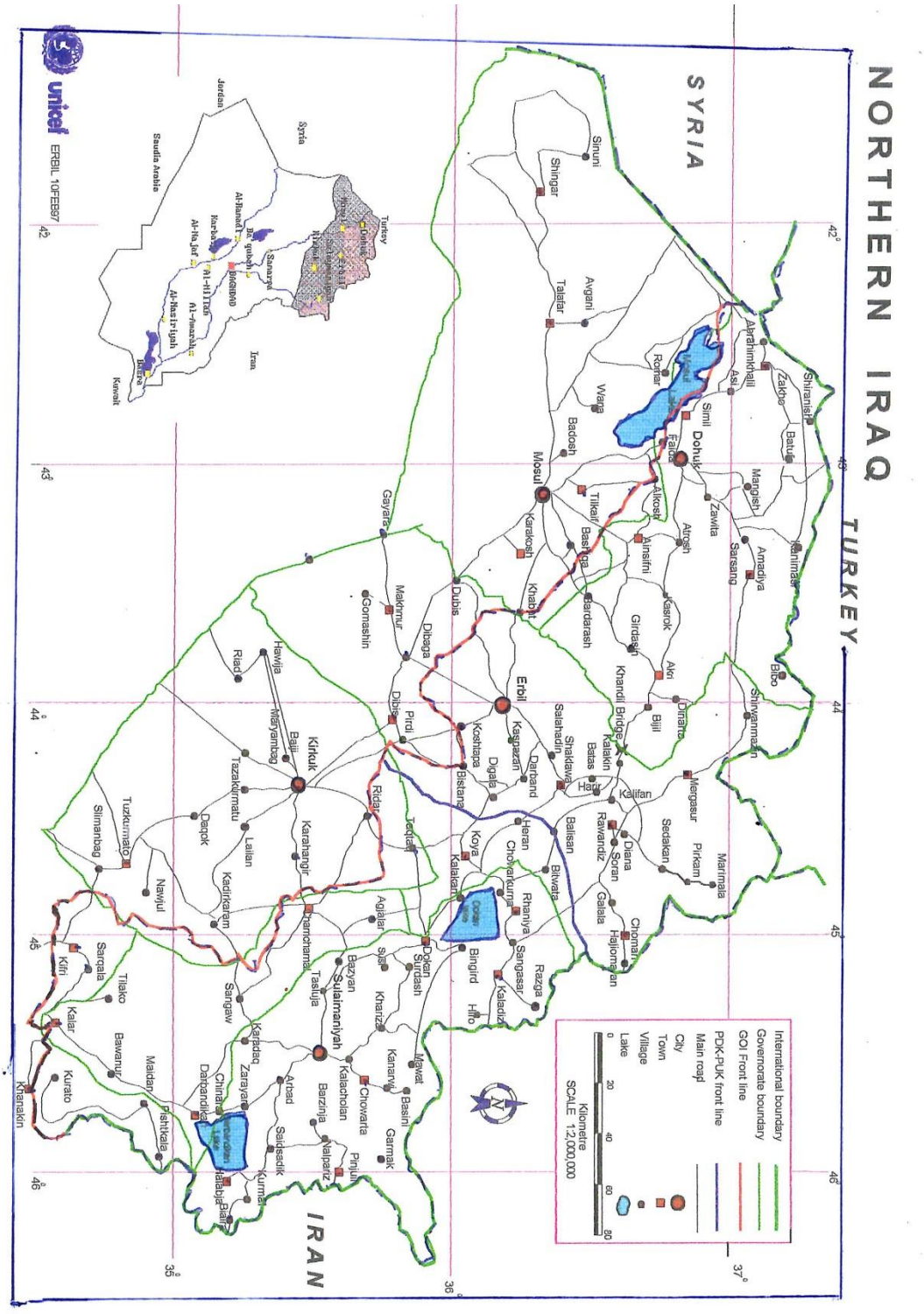

الأمم المتحدة ومشكلة المناطق المتنازع عليها:

اقد جاء في المادة (٥٨ب) من قانون إدارة الدولة للفترة الإنتقالية لسنة ٢٠٠٤: (الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية للقيام بالتحكيم في حالة عدم التوصل إلى حلول تُرضي الطرفين، وذلك من أجل تقديم (الدعم) و (المشورة) و (المساندة)، و (تسوية الحدود الداخلية للمناطق المتنازع عليها[٢٩]. وبالاستناد إلى قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١١٧) في ٢٠٠٧، الخاص بتشجيع الطرفين الاستمرار في العمل بالمادة (١٤٠)، بدأت اتصالات ممثل الأمين العام السيد (دي مستورة)، باقتراح تمديد المادة أعلاه، ستة أشهر، لاتاحة الفرصة أمام الأمم المتحدة، لتلعب دورها في الوصول إلى حل يُرضي الطرفين. ووافق إقليم كردستان العراق على (التمديد) مكرهاً[٣٠].

ولاشك، فأن أهم إنجازات (دي مستورة)، خلال وجوده كممثل للأمين العام هو (تقريره) الذي عُرف بأسمه، ويقع في جزئين، تناول الأول منهما: المناطق المتنازع عليها في محافظات: نينوى، صلاح الدين، أربيل، وديالى، والثاني: خص به محافظة كركوك. وذلك من خلال جولاته المكوكية المستمرة بين بغداد والإقليم للفترة من (٢٠٠٩-٢٠٠٨)، ولقاءاته مع قطاعات واسعة ومتنوعة حزبياً وقومياً وعشائرياً، بالإضافة إلى الباحثين والأكاديميين[*]. وتم تقديم تقريره هذا إلى الجهات المعنية لمناقشته وإبداء الرأي حوله.

تقرير (دي مستورة) بين الحقيقة والواقع:

على الرغم مما أثير حول تقرير (دي مستورة) من ملاحظات، من قبل الأطراف المعنية بمشكلة (الأراضي المتنازع عليها)، وعدم قناعة هذه الأطراف بما جاء في التقرير، فأن من باب الوفاء والإشادة بتلك الجهود، أن نتناول أهم ما جاء فيه:

١- تحديد المناطق المتنازع عليها: من المعروف أن الوحدات الإدارية المشمولة بالمادة (١٤٠) الدستورية، لم يتم تحديدها، بل وردت على النحو التالي (.. كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها). وفي المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة (.. الأراضي المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك)، بينما حدد (التقرير) الأممي، الوحدات الإدارية الخاصة بتلك المادة وعلى النحو التالي[٣١]:أنظر الخريطة رقم (٦).

أ- أقضية: سنجار، تلعفر، تلكيف، عقرة، الحمدانية، الشيخان من محافظة نينوى.

ب- قضاء مخمور، من محافظة أربيل.

جـ- أقضية: كفري، خانقين، بلدروز من محافظة ديالى.

---

[٢٩] أنظر: ريبين محمد صوفي، الوسائل الدستورية، المصدر السابق، ص٤٠٣.
[٣٠] المصدر نفسه، ص٣٣٤.
[*] كان الباحث أحد الذين التقى بهم (دي مستورة) في مقر الأمم المتحدة في أربيل، في تموز ٢٠٠٨، كما التقى بنائبه من قبل في المقر العام للأمم المتحدة في المنطقة الخضراء ببغداد في حزيران ٢٠٠٨.
[٣١] أنظر: الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الحدود الداخلية المتنازع عليها، الجزء الأول، المصدر السابق.

د- أقضية: كركوك، الحويجة، دبس، داقوق من محافظة كركوك.

هـ- قضاء دوزخورماتو من محافظة صلاح الدين.

٢- المعايير المعتمدة: اعتمد (التقرير) عدداً من المعايير والأسس، في تحليل واقع الوحدات الإدارية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها ومن بينها: الظروف الأمنية والسياسية، البعد التاريخي لإدارتها، تقديم الخدمات، الظروف الاجتماعية والاقتصادية، التعداد السكاني لسنة ١٩٥٧، نتائج انتخابات سنتي (٢٠٠٥) و (٢٠٠٩)[٣٢]... وعلى أساس تلك المعايير، وفي محاولة للوصول إلى حلول عملية لتسوية مشكلة المناطق المذكورة، حدد (التقرير) مراحل ثلاثة، بدءً من الوحدات الإدارية (السهلة)، ومروراً (بالمعقدة). وانتهاءً بمحافظة كركوك وعلى النحو التالي:

المرحلة الأولى: وتناول (التقرير) فيها، دراسة وتحليل الوحدات الإدارية التي لا خلاف حولها في ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية لسنتي (٢٠٠٥) و(٢٠٠٩)، حيث أعطى حرية لسكان الوحدات التي حازت نسبة (٧٠%) في الأقل، للقوائم ذات العلاقة، للانظمام إلى الجهة التي حازت مثل تلك النسب، مثل إلحاق أقضية: خانقين، مخمور، الدبس، الشيخان، شنگال لإقليم كردستان العراق، حيث فازت قائمة (التحالف الكردستاني) فيها بنسبة زادت على (٧٠%)، أما تلك التي لم تتجاوز نسبتها (٣٠%) مثل نواحي: مندلي، الزاب، الرشاد، وقضاء بدرة، فاقترح بقائها في مواقعها ضمن المركز.

المرحلة الثانية: وتتمثل بالوحدات الإدارية (الصعبة)، والتي تراوحت نسب القوائم الانتخابية فيها بين (٧٠%-٣٠%) من مجموع الأصوات موزعة على قوائم مختلفة وهي تلك الوحدات الإدارية المتبقية خارج المرحلة الأولى.

[٣٢] المصدر نفسه، ص٦-١١.

خريطة رقم (٦)المناطق المتنازع عليها في ضوء تقرير دي مستورة

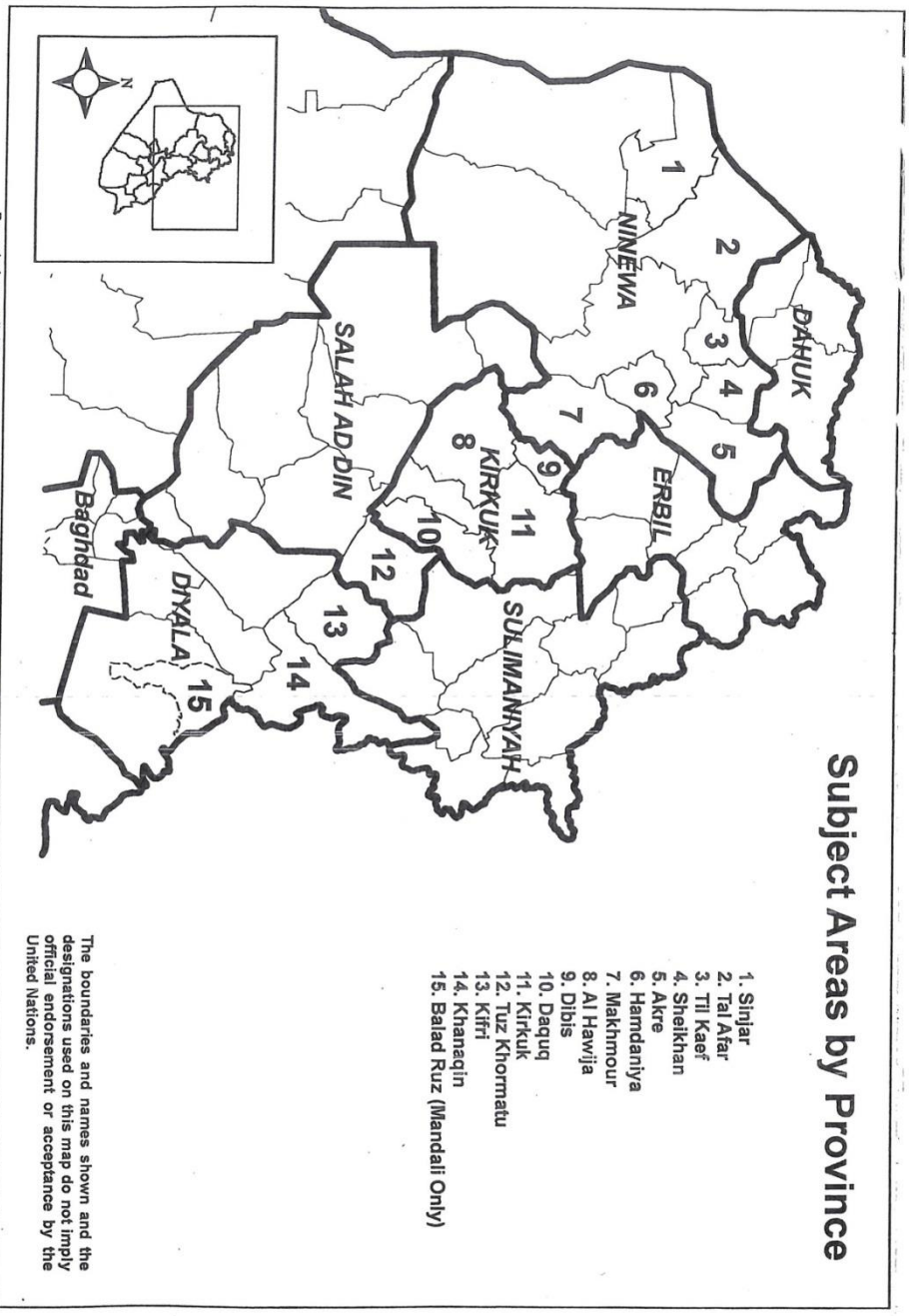

المرحلة الثالثة:[٣٣] وهي المرحلة الأكثر تعقيداً، لأنها تتعلق بمحافظة كركوك، وقد وضع (التقرير) أربعة خيارات لها وهي:

أ- إعادة صياغة المادة (١٤٠)، من خلال تحديد شروط من يحق لهم الاستفتاء وحدود مناطق الاستفتاء، دون تغيير في مضمون المادة المذكورة.

ب- أن تبقى كركوك محافظة (مستقلة).

جـ- أن تكون كركوك، محافظة أو إقليم، ترتبط ببغداد والإقليم بعلاقات مزدوجة.

د- أن يكون لمحافظة كركوك،÷ وضع (خاص) يجمع بين الخيارين (ب و جـ).

ومع تجاهل الحكومة العراقية لما ورد في تقرير (دي مستورة)، ورفضه من قبل ممثلي العرب والجبهة التركمانية، فأن الجانب الكردي، أشاد بجهود ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، لكنه رفض هو الآخر، مضمون ما جاء فيه[٣٤]، مؤكداً على ضرورة الاستمرار في تنفيذ المادة (١٤٠) الدستورية.

استنتاجات الدراسة:

يُمكن لهذه الدراسة الخروج بالاستنتاجات التالية:

١- تصاعدت مشكلة المناطق المتنازع عليها، مع استمرار تنفيذ الحكومات العراقية لسياسة التعريب طيلة القرن الماضي ولاسيما خلال النصف الثاني منه، حيث أصبحت تمثل جسوراً لامتداد نفوذ وسيطرة الحكومات العراقية باتجاه المحافظات الجبلية.

٢- أثبتت الحقائق على الأرض، عدم جدية المفاوضات واللقاءات التي تجريها الحكومات العراقية مع الأطراف الكردية لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها، لأنها تعني بالنتيجة ترسيم الحدود الداخلية لإقليم كردستان العراق، على الرغم من اعترافها بـ (الوطن الكردي)، سواء فيما ورد باتفاقية آذار سنة ١٩٧٠ أو في المادة (١٤٠) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥.

٣- بهدف الوصول إلى حل عادل لمشكلة المناطق المتنازع عليها، وفي ضوء تصاعد الأزمات بين الحكومات العراقية وحكومة الإقليم، قدم السيد (دي مستورة) تقريره إلى طرفي النزاع، مبيناً رأيه في الحلول العملية للمشكلة، مستنداً في ذلك على عدد من المعايير السياسية والتاريخية والإدارية والاجتماعية.

٤- حدد (التقرير) الوحدات الإدارية المشمولة بالمادة (١٤٠) مستنداً في ذلك على المعايير المذكورة أعلاه.

---

[٣٣] المصدر نفسه، الجزء الثاني.
[٣٤] ريبين محمد صوفي، المصدر السابق، ص٣٤٨.

٥- أضاف (التقرير) إلى دستورية المادة (١٤٠)، الشرعية الدولية من جهة، وأزاح (السقف الزمني) المقرر لها في الدستور، من جهة أخرى.

٦- أكد (التقرير) على ما تعرضت له الوحدات الإدارية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها لسياسة (التعريب) ممثلةً بعمليات التسفير والتهجير، وحملات الأنفال والتطهير العرقي لسكان تلك المناطق وزرعها بالعشائر العربية.

٧- قدم (التقرير) حلولاً عملية لطرفي النزاع من خلال تقسيم المناطق المتنازع عليها إلى ثلاث مراحل، بدءً من الوحدات الإدارية (السهلة) ومروراً بالوحدات الإدارية (الصعبة)، وانتهاءً بمحافظة كركوك.

٨- لم يلتزم (التقرير) دائماً بالمعايير والأسس التي قام بتحديدها، لاسيما في حالتي (ناحيةمندلي) و (ناحية قراچ). فبينما دعى التقرير إلى بقاء الأولى ضمن محافظة ديالى، بحجة البعد التاريخي لإدارة المحافظة لها، تحاشى (البعد التاريخي) هذا بالنسبة لناحية قراچ، التي كانت ومنذ تشكيل لواء (محافظة) أربيل ضمن وحداتها الإدارية.

٩- لقد أظهرت الدراسة، أن الحكومات العراقية مستعدة للوصول إلى اتفاقيات مع الإقليم حينما تكون في موقع (القوة) السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، ليتيح لها فرض شروطها وإرادتها على الطرف المقابل، فيما تعمد إلى المماطلة والتسويف في غير ذلك.

Abstract

Kurdistan Region of Iraq and since been linked to the country of Iraq in 1952, witnessed many Arabization policies. The process of Arabization included displacing people, Genocide and discriminations. This lead to change the morphology of the people living in the south and west of Iraq. Consequently, the disputed area formed and now the disputed area considered to be the most complicated conflict in Iraq and for Kurdish people.

The United Nation in Iraq attempted hardly to contributed in solving this problem and Staffan de Mistura's report considered the most important report in this regard.

Staffan de Mistura's report determined the administration of these area and put some disciplinary measures and principals to solve the conflicts.

Although the Report was not welcomed by some others, but it considered important on both lawful and political levels.

مصادر الدراسة:

١- آزاد عثمان، المناطق المتنازع عليها، مجلة القانون والسياسة، العدد ١٢، جامعة صلاح الدين، أربيل.
٢- الأمم المتحدة، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الحدود الداخلية المتنازع عليها، الجزء الأول.
٣- تقرير لجنة عصبة الأمم لحل مشكلة ولاية الموصل لسنة (١٩٢٤) مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤.
٤- جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٥٩.
٥- حسن علوي، الشيعة والدولة القومية، دار الثقافة والنشر، قم، إيران.
٦- خليل اسماعيل محمد، إقليم كردستان العراق، مطبعة زانكو، أربيل، ١٩٩٩.
٧- خليل اسماعيل محمد، المناطق المتنازع عليها-دراسة في الجغرافية السياسية، أربيل، ٢٠١١.
٨- خليل اسماعيل محمد، مؤشرات الحراك القومي في كردستان العراق، أربيل، ٢٠١٤.
٩- خليل اسماعيل محمد، مؤشرات سياسة التعريب والتهجير في كردستان العراق، ط٢، أربيل، ٢٠٠٢.
١٠- ريبين محمد صوفي، الوسائل الدستورية لحل المنازعات الحدودية، أربيل، ٢٠١٧.
١١- شاكر خصباك، العراق الشمالي، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٣.
١٢- صالح أحمد العلي، معالم العراق العمرانية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩.
١٣- طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، مطبعة دار السلام، بغداد، ١٩٣٠.
١٤- عباس العزاوي، عشائر العراق، ج١، بغداد، ١٩٣٧.
١٥- فاضل الأنصاري، مشكلة السكان، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٠.
١٦- فاضل حسين، مشكلة الموصل، مطبعة اشبيلية، ط٣، بغداد، ١٩٧٧.
١٧- كمال مظهر أحمد، كركوك وتوابعها، الجزء الأول، السليمانية، ٢٠١٠.
١٨- لونگريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر خياط، ط٦، بغداد، ١٩٨٥.
١٩- ليسترنج، بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بغداد، ١٩٥٤.
٢٠- الماوردي، محمد حبيب، الأحكام السلطانية، القاهرة، ١٣٤٤هـ.
٢١- المجلس الوطني لكردستان-العراق، مشاريع دستور الإقليم للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، أربيل.
٢٢- محمد حامد الطائي، تحديد أقسام سطح العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، مجلد ٥، بغداد، ١٩٦٩.
٢٣- محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦.
٢٤- مصطفى الأنصاري، عمليات التهجير في العراق، لندن، ١٩٩١.
٢٥- مكي الجميل، البدو والقبائل الرحالة في العراق، بغداد، ١٩٥٦.
٢٦- نافع القصاب، ملامح جغرافية حول استيطان القبائل البدوية المتنقلة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (٥)، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٩.

٢٧- نتائج تعداد السكان لسنة ١٩٥٧ (لواء كركوك) وتعداد السكان لسنة ١٩٧٧ (محافظة كركوك).
٢٨- نتائج تعداد سكان العراق لسنة ١٩٥٧، لواء الموصل، ولسنة ١٩٧٧، محافظة نينوى.
٢٩- نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي، لندن، ١٩٩٥.
٣٠- نوري خليل البرازي، البداوة والاستقرار في العراق، القاهرة، ١٩٦٩.
٣١- هستد، الأسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، بغداد، ١٩٤٨.